World Research of Political Science Journal
An International Journal

http://dx.doi.org/10.18576 /WRPSJ/030205

Conflict of Regional and International Influence in the Red Sea: An Analytical Study

A.Mousa Aldada[*] *and O. Ali*

Department of Political Science, Applied Science University, Bahrain.

Received: 1 Oct. 2022; Revised: 12 Nov. 2022; Accepted: 25 Nov. 2022.
Published online: 1 Dec. 2022.

Abstract : The Red Sea has political, strategic and economic importance, derived from its geographical location, which increased with the discovery of oil in the Gulf region and the Middle East, and the countries bordering it have derived their importance from its importance and vitality for international trade. The competition began early between regional and international powers over the Red Sea basin and its surrounding areas, as one of the most vital and strategic regions in the world. This competition increased, with the aim of strengthening political, economic and military influence, especially after the events of September 11, 2001. Several circumstances have allowed regional and international powers to be present in the Red Sea basin, including: the weakness and fragility of most of the countries bordering its basin, which are located on the African side, the existence of regional competition for control and influence over the region, and international competition for control and influence over the Middle East and the Horn of Africa, in addition to To efforts to combat piracy and the threat to maritime navigation and energy security, as well as to control and control the events in the Middle East region, which are full of political tensions and armed conflicts. In addition, the competition in the Red Sea basin between regional and international powers took several forms, the most prominent of which was economic and military competition.
Keywords: International Competition, Regional Competition, the Red Sea.

[*] Corresponding author E-mail: ali.aldada@asu.edu.bh

© 2022 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

تنازع النفوذ الإقليمي والدولي في البحر الأحمر: دراسة تحليلية

د.علي موسى الددا - أستاذ العلاقات الدولية المساعد – رئيس قسم العلوم السياسية - جامعة العلوم التطبيقية – البحرين.

د. أسامة علي زين العابدين – أستاذ العلوم السياسية المشارك – جامعة العلوم التطبيقية - البحرين.

الملخص: للبحر الأحمر، أهمية سياسية واستراتيجية واقتصادية، مستمدة من موقعه الجغرافي، والتي زادت مع اكتشاف النفط في منطقة الخليج والشرق الأوسط، وقد استمدت الدول المطلة عليه، أهميتها من أهميته وحيويته بالنسبة للتجارة الدولية. ولقد بدأ التنافس مبكراً بين القوى الإقليمية والدولية على حوض البحر الأحمر والمناطق المحيطة به، كأحد أهم المناطق الحيوية والاستراتيجية في العالم، وزاد هذا التنافس، بهدف تعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م. لقد سمحت عدة ظروف للقوى الإقليمية والدولية، بالتواجد في حوض البحر الأحمر ومن ضمنها: ضعف وهشاشة معظم الدول المطلة على حوضه، والموجودة على الجانب الإفريقي، ووجود التنافس الإقليمي للسيطرة والنفوذ على المنطقة، والتنافس الدولي للسيطرة والنفوذ على منطقة الشرق الأوسط ومنطقة القرن الأفريقي، بالإضافة الى جهود مكافحة القرصنة وتهديد الملاحة البحرية وأمن الطاقة، وكذلك السيطرة والتحكم في أحداث منطقة الشرق الأوسط، المفعمة بالتوترات السياسية والصراعات المسلحة. كما أن التنافس في حوض دول البحر الأحمر بين القوى الإقليمية والدولية، اتخذ عدة صور وأشكال، كان أبرزها التنافس الاقتصادي والعسكري.

كلمات مفتاحية: التنافس الدولي، التنافس الإقليمي، البحر الأحمر.

مقدمة:

زاد تنافس القوى الدولية والإقليمية، لإيجاد سبل لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري، وقد برز هذا التنافس بينها في البحر الأحمر بعدة صور، أبرزها التنافس العسكري والاقتصادي، ومن هنا فإن مشكلة الدراسة، تظهر من خلال اعتبار مجيء التنافس الاقتصادي في مقدمة دوافع القوى الإقليمية الدولية، للتواجد والتنافس على دول حوض البحر الأحمر، بحيث استفادت تلك القوى من الهشاشة السياسية والاقتصادية والسيولة الأمنية بسبب النزاعات والصراعات الإثنية والدينية والسياسية، في العديد من الدول المطلة على البحر الأحمر. بالإضافة حاجة الدول المطلة على البحر الأحمر، للاستقرار السياسي والاقتصادي، ولمصادر نقد أجنبي تدعم اقتصاداتها المتدهورة وبنيتها الاقتصادية المتهالكة.

من هنا تطرح الدراسة سؤالاً رئيساً: كيف أدت الأهمية السياسية والاستراتيجية والاقتصادية للبحر الأحمر، الى تنافس القوى الإقليمية والدولية على حوضه؟. وللإجابة على هذا السؤال، ينطلق البحث من فرضية مؤداها، أن التنافس الاقتصادي وانتشار القواعد العسكرية والأمنية للقوى الإقليمية والدولية في حوض البحر الأحمر، جاء بهدف بسط النفوذ وتحقيق السلم والأمن في حوض البحر الأحمر، وعدم اختراق منظومته الأمنية، باعتباره ممراً مائياً مهماً، يربط بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي.

ولاختبار الفرضية، تسعى الدراسة الى وصف وتحليل التحولات في طبيعة هذا التنافس، اعتماداً على المنهج التحليلي الوصفي، الذي ارتأى الباحثان، أنه الأنسب في دراسة الظواهر السياسية والاقتصادية والأمنية، وهو يدرس الأهمية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، كما هي موجودة في الواقع، ويصفها عن كثب، من أجل التوصل الى الاستنتاج الذي يسهم في فهم ووضع التصور الصحيح، لما يحدث على أرض الواقع.

© 2022NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

تم تقسيم مادة الدراسة الى ثلاثة محاور رئيسة، تناول المحور الأول منها: الأهمية السياسية والاستراتيجية للبحر الأحمر، بينما تناول المحور الثاني: الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر، في حين تناول المحور الثالث والأخير تنافس وتسابق القوى الإقليمية والدولية على حوض البحر الأحمر والمناطق المحيطة به، وانتهت الدراسة بخاتمة، تضمنت أهم النقاط التي تم تناولها في حيثيات الدراسة، بالإضافة الى أهم النتائج والتوصيات.

المحور الأول: الأهمية السياسية والاستراتيجية للبحر الأحمر

يستمد البحر الأحمر أهميته السياسية والاستراتيجية من موقعه الجغرافي، وهو عبارة عن شريان مائي عالمي ومسطح بحري، يصل بين قارتي آسيا وأفريقيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي من جهة أخرى، وهو من البحار التي تقع شمال المنطقة الاستوائية، تبلغ مساحته تقريباً 438,000 كم2(1) وطوله حوالي 1900 كم، وأوسع نقطة فيه تبلغ 355 كم، وأقصى عمق 3,040 متراً، ويبلغ متوسط العمق 490 متراً(2). والبحر الأحمر موطناً لأكثر من 1000 نوع من اللافقاريات، و200 نوع من الشعاب المرجانية الصلبة واللينة. وتطل على البحر الأحمر ثمان (8) دول، ست منها عربية، تقع ثلاث منها في آسيا وهي: اليمن، والمملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية، وثلاث منها تقع في قارة أفريقيا وهي: مصر، والسودان، وجيبوتي، ودولتين غير عربيتين، أحداهما تقع في قارة آسيا وهي إسرائيل، والأخرى تقع في قارة أفريقيا وهي دولة إريتريا.

اكتسبت الدول والمناطق المطلة على البحر الأحمر، أهمية كبرى في استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية، حيث تطل المملكة العربية السعودية على شاطىء البحر الأحمر الشرقي والشمالي الشرقي بعدد (27) مدينة وقرية، وتطل اليمن بعدد (3) مدن على نفس الشاطئ، وتطل مصر بعدد (13) مدينة وقرية على شاطئه الغربي والشمالي الغربي، ويطل السودان بعدد (6) من المدن والقرى على نفس الشاطئ الغربي للبحر الأحمر، وعلى ذات الشاطئ تطل إريتريا بعدد (3) مدن، وفي أقصى شماله الشرقي تطل إسرائيل بميناء إيلات، والأردن بميناء العقبة(3).

كذلك فإن البحر الأحمر، يعد ممراً مائياً مهماً، يربط بين المناطق المحيطة به ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، الذي تطل على شاطئه الشمالي وعددها ثلاثة عشرة (13) دولة أهمها: فرنسا، إيطاليا، أسبانيا، بالإضافة الى تركيا، ومن خلفها بقية الدول الأوربية والمجتمع الغربي بأكمله. وتطل على شواطئه في قارة آسيا سبعة (7) دول أهمها: سوريا، قبرص، لبنان وإسرائيل، ومن خلفها دول شمال شرق قارة آسيا. وأيضاً تطل على شواطئه في قارة أفريقيا خمس(5) دول هي: مصر، ليبيا، تونس، المغرب والجزائر، ومن خلفها دول غرب ووسط أفريقيا. كما أن البحر الأبيض المتوسط، منفذ بحري على قارات ومناطق العالم الأخرى، لاسيما الأمريكيتين، وكذلك يربط البحر الأحمر بين البحر المتوسط والمحيط الهندي، وهو ثالث محيطات العالم من حيث الحجم، وهو ممر مائي حيوي، تطل علية دول شرق آسيا، وشرق أفريقيا، وشبه القارة الهندية، وشبه الجزيرة الهندية الصينية، وأستراليا. وقد احتل البحر الأحمر، أهمية سياسية واستراتيجية متقدمة، للاعتبارات التالية:

1- عطا الله سليمان وعمر حسن، الجغرافيا السياسية الجديدة للعالم العربي، دمشق، دار رسلان، 2020م، ص 221

2- د. رضوان بوهيدل، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الافريقي، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، 2020م ، ص 72

3- وبذلك يمثل البحر الأحمر، حلقة الوصل والتلاقي والتفاعل، بين شعوب استوطنت على جانبي (شاطىء) البحر الأحمر، في قارتي آسيا وأفريقيا، لاسيما فيما يتعلق بالأنشطة التجارية والاقتصادية الأخرى.

© 2022 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

1. أهم طرق الربط البحري في العالم.

2. يقع بين آسيا وأفريقيا، يتصل بالمحيط الهندي عبر باب المندب وخليج عدن في أقصى الجنوب، ويتصل بالبحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس في أقصى الشمال الغربي، وبذلك يعد البحر الأحمر ممراً مائياً مهماً، يصل بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي.

3. يعتبر محور ربط بين قارات قلب العالم، ومنطقة تلاقي مصالح وأهداف مجموعة كبيرة من الدول المحلية والإقليمية والعالمية، ذات القدرات العسكرية والسياسية المتنوعة، وذات المصالح المتقاطعة(4).

4. ملتقى لثلاث مناطق ذات أهمية متقدمة في سياسات واستراتيجيات القوى الإقليمية والدولية، وهي: الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج والقرن الأفريقي.

5. جسر رابط بين العديد من دول وسط وشرق أفريقيا القارية (الحبيسة، المغلقة) ودول العالم، مثل: أثيوبيا التي أعتمدت بصورة اساسية على ميناء جيبوتي في صادراتها وواردتها، وبشكل جزئي على ميناء بورتسودان.

6. أداة ربط وتواصل بين الأمة العربية، التي تعيش على جانبي البحر الأحمر في قارتي آسيا وأفريقيا، حيث يعيش العدد الأكبر من الأمة العربية في مصر، ليبيا، السودان، الجزائر، تونس، المغرب، وموريتانيا، وجيبوتي، بينما يعيش الجزء الآخر في منطقتي الخليج العربي والشام.

7. يربط البحر الأحمر بين العالمين العربي والأفريقي، فقد وفر هذا الربط عوامل التقارب والتجاور بينهما بصورة عامة، وبين الدول المطلة على سواحله خاصة، كما أوجد تشاركاً في شؤون الأمن وتحقيق الاستقرار، وأدى ذلك كله إلى نشوء شبكة من التفاعلات والعلاقات التعاونية أو الخلافية أو التصادمية، تغذت من سياسات واستراتيجيات القوى الإقليمية الأخرى، والقوى الكبرى ذات المصالح في البحر الأحمر(5).

8. محور صراعات معقدة بين القوى الإقليمية والدولية المنافسة على السيادة والنفوذ في المنطقة، حيث يوجد إثنا عشر نزاعاً دولياً وإقليمياً حالياً بصورة مباشرة(6).

9. يعتبر نظاماً فرعياً من الشرق الأوسط المفعم بالتوترات السياسية والصراعات المسلحة، التي تهدد أمن المنطقة وأمن إمدادات الطاقة وبقية سلاسل الإمداد المختلفة، ومن ثم تهدد حالة السلم والأمن الدوليين.

خلاصة المحور، البحر الأحمر استمد أهميته الكبرى من موقعه الجغرافي، الذي أهله ليكون من أهم طرق التجارة الدولية، وحلقة وصل واتصال بين مجتمعات ودول قلب العالم وأطرافه، تقع بين شاطئيه ثمان دول، تتباين في عناصر قوتها القومية، واتجهت نحوه قوى التنافس الإقليمي والدولي، من أجل السيطرة والنفوذ، رافعة شعار الحماية الدولية لأهم معابر التجارة الدولية وأمن الطاقة.

المحور الثاني: الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر

للبحر الأحمر أهمية إقتصادية للدول المطلة عليه، فللمملكة العربية السعودية، عدة موانىء بحرية مطلة على البحر الأحمر، من ضمنها

4- محمد أزهر سعيد، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين، عمان، دار اليزاوردى،2011م ، ص 71.

5- المرجع السابق، ص75

6- زياد حسين الهندي، مياه البحر الأحمر عبر العصور، المجلة العربية لأخلاقيات المياه، المجلد 2- العدد 2، أبريل 2019م.

© 2022NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

ميناء جدة الإسلامي، وهو أهم وأكبر الموانىء السعودية، ومن خلاله تصدر المملكة صادراتها النفطية وصادراتها الأخرى لدول العالم، وبالمقابل تستقبل احتياجاتها من دول العالم. والبحر الأحمر يمثل منفذ مصر الشرقي للعالم الخارجي بصفة عامة، والسعودية ودول الخليج ومنطقة آسيا بصفة خاصة. واستغلت مصر سواحل البحر الأحمر، لتبني عليها أكبر وأهم مناطق ومدن الجذب السياحي في الشرق الأوسط7.

كذلك يعتبر البحر الأحمر من أهم مصادر الثروة السمكية لمصر، والتي بدورها خصصت الجزء الأكبر كجزء من صادراتها لدول العالم، كما توجد لمصر عدة جزر تحتل مواقع استراتيجية في صدر البحر الأحمر. أيضاً أطلت اليمن من قديم الزمان على العالم الخارجي من خلال مدنها المطلة على البحر الأحمر، وتحديداً المخا، والحديدة، وكلتيهما تتميزان بقربهما من الخطوط الملاحية الدولية، وقريبتان من مضيق باب المندب وبحر العرب ودول القرن الأفريقي، مما أكسبهما أهمية أقتصادية متقدمة لدى اليمن8. أما بالنسبة للسودان فيمثل البحر الأحمر الواجهة البحرية الوحيدة له، المطلة على العالم، ومن أشهر وأهم الموانىء السودانية المطلة على سواحله، ميناء بورتسودان، ومن خلاله يطل السودان بصادراته للعالم ويستقبل وارداته.

وبوضع أشبه بالسودان، يعتبر ميناء مصوع أهم واشهر موانىء إريتريا المطلة على البحر الأحمر، ويعتبر بوابة إريتيريا الأولى على العالم الخارجي، ومن خلاله يتم تبادل المنافع والمصالح التجارية والاقتصادية مع العالم الخارجي. أما ميناء جيبوتي فقد احتل مكانة أقليمية كبيرة بعد النزاع الحدودي بين أريتريا وأثيوبيا عام1998م، فأصبح يمثل منفذ جيبوتي نحو العالم الخارجي، تصدر من خلاله فائض إنتاجها للعالم وتستورد احتياجات شعبيها من الخارج. كذلك فإن ميناء العقبة يعتبر النافذة البحرية الوحيدة للملكة الأردنية الهاشمية المطلة على العالم الخارجي، لها أهمية تجارية وسياحية كبرى للأردن، ويمثل حلقة الوصل بين الأردن والعالم الخارجي9. كذلك لدى إسرائيل ميناء إيلات، وهو أحد موانىء إسرائيل الثلاث، ويعتبر منفذ إسرائيل إلى آسيا وشرق أفريقيا وباب المندب والقرن الأفريقي والمحيط الهندي والمحيط الأطلسي، وجميع دول الشرق الأقصى والأدنى.

وللبحر الأحمر أيضاً، أهمية اقتصادية للدول المغلقة (الحبيسة، القارية)، التي تقع خلف الدول المطلة عليه، لاسيما أثيوبيا التي ظلت تعتمد بشكل رئيس على ميناء جيبوتي خاصة بعد انفصال إريتريا عن أثيوبيا في عام 1993م، ونشوب الحرب بينهما بسبب النزاع الحدودي حول منطقة بأدمي في الفترة 1998–2000م، وميناء جيبوتي هو المنفذ البحري الرئيس للصادرات والواردات من أثيوبيا10، كذلك اعتمدت أثيوبيا بشكل جزئي على ميناء بربرة بمنطقة أرض الصومال (الصومال الشمالي)، وميناء بشائر في السودان، المطلين على البحر الأحمر في تجارتها وتعاملاتها الخارجية.

كذلك يتمتع البحر الأحمر بثروة سمكية ضخمة، حيث تحتوي أعماقه على كميات ضخمة من الأسماك التجارية وأسماك الزينة (11)، تدخل في ميزان المبادلات الغذائية وتحسين وضع الأمن الغذائي لدول المنطقة، إضافة لذلك يعتبر البحر الأحمر من أفضل مناطق الجذب السياحي في العالم، بفضل توافر شروط الملاذات السياحية: كثرة الشواطئ الرملية، الشعاب المرجانية، الأسمال النادرة، التي

7– مثل: الغردقة، شرم الشيخ، ونحو ذلك.

8– لاسيما أن ميناء الحديدة هو أكبر الموانيء اليمنية وأهمها.

9– يصدر الأردن من خلاله، خاماته الرئيسة مثل: الفوسفات والبوتاس، وبالمقابل يستورد معظم احتياجاته المختلفة.

10– يرفد أثيوبيا، بنحو 95% من إجمالي حجم التجارة المتجهة إليها.

11– أكدتها وزارة الزراعة السعودية ب (1248) نوعاً و (532) جنساً، موزعة على 171 فصيلة أو عائلة– موقع وزارة الزراعة السعودية

http://www.kenanaonline.net

© 2022 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

وضعت الدول المطلة على شواطئه على خارطة السياحة العالمية.

خلاصة المحور، يتمتع البحر الأحمر بأهمية اقتصادية متقدمة، للدول المطلة على ضفتيه في قارتي آسيا وأفريقيا، والدول الحبيسة التي تقع خلفها، إذ يعتبر أهم منافذ تلك الدول نحو العالم الخارجي في نقل فائض إنتاجها القومي للعالم، واستجلاب احتياجات شعوبها المتعددة منه، كما أنه موطن للثروة السمكية التي تمثل أهم صادرات بعض الدول المطلة عليه، ويتمتع بمواقع ومنتجعات ومدن جذب سياحي.

المحور الثالث: التواجد الإقليمي والدولي على منطقة البحر الأحمر

تمثلت أبرز صور وأشكال تواجد وتنافس القوى الإقليمية والدولية على منطقة البحر الأحمر، في الحضور الاقتصادي والعسكري، حيث توجهت دولة الامارات العربية المتحدة، نحو دول حوض البحر الأحمر بمسارين: اقتصادي وعسكري، الاقتصادي من خلال أنشطة وفعاليات شركة "موانئ دبي العالمية" (DP World) التي بدأت باكورة أعمالها عام 1999م، لتشغيل وتطوير بعض اللوجستيات في ميناء جدة السعودي، واصبحت من أكبر مشغلي الموانئ في العالم(12).

وتدرك دولة الإمارات، أن الهيمنة والاستحواذ على الموانئ، يقود في النهاية إلى السيطرة على حركة التجارة العالمية، ومن ثمّ الحضور والنفوذ السياسي على خارطة التفاعلات الإقليمية والدولية، من أجل تحقيق أهداف استراتيجيتها القومية، ولذلك توجهت عبر شركة "موانئ دبي العالمية" صوب أفريقيا، حيث أبرمت الشركة عقداً لتطوير موانئ جيبوتي عام 2002م(13).

وفي عام 2008م استحوذت شركة "موانئ دبي العالمية"، على ميناء العين السخنة، الواقع على الساحل الغربي لخليج السويس بجمهورية مصر العربية، ويخدم الميناء حقول النفط والغاز بالمنطقة، وقد أنهت الشركة والحكومة المصرية التعاقد حول الميناء عام 2013م، وبعد ذلك توسعت الشركة أفقياً، حيث تسلمت ميناء بربره في جمهورية أرض الصومال الانفصالية "الصومال الشمالي"، عبر اتفاقية ثنائية تم توقيعها من قبل الطرفين.

وبالمثل وقعت شركة "موانئ دبي العالمية"، اتفاقية مماثلة مع الحكومة الإريترية، لاستخدام مطار وميناء عصب، المطل على البحر الأحمر، ولم تكتفي بذلك بل انتقلت للضفة الأخرى المقابلة للقرن الأفريقي، محاولة التواجد في الموانئ اليمنية القريبة من باب المندب، واستطاعت أن تهيمن على خمسة موانئ يمنية، من أصل ثمانية موانئ، ونجحت في التوغل نحو الداخل الأفريقي صوب السنغال، التي أبرمت معها اتفاقية في 2008م حول "ميناء دكار". وبجانب ذراعها الاقتصادي، دخلت دولة الامارات العربية المتحدة، منطقة حوض البحر الأحمر بذراعها العسكري، فقد أقامت لها قواعد عسكرية في كل من جمهورية أرض الصومال وأريتريا(14).

تركيا كغيرها من القوى الإقليمية والدولية، لها أطماع اقتصادية واستراتيجية طويلة الأمد في منطقة حوض البحر الأحمر والقرن الأفريقي، فدخلت المنطقة بذراعين، ذراع اقتصادي وآخر عسكري، في ديسمبر 2016م وقعت تركيا مع جيبوتي اتفاقية لإنشاء منطقة تجارة حرة في أراضيها، كذلك أبدت تركيا اهتماما متزايداً بالاستثمارات في السودان ، وتوج ذلك الاهتمام بتوقيع الرئيس التركي رجب طيب أردغان

12- إذ نجحت في غضون عقدين فقط، من أن تدير أكثر من خمس وسبعون (75) محطة بحرية، موجودة في أكثر من 40 دولة، متحكمة ب10% من حركة الحاويات عالمياً- صابر طنطاوي، موانئ دبي العالمية- مشروع سياسي في عباءة اقتصادية، 2022/8/16م

https://www.noonpost.com

13- المرجع السابق

14- المرجع السابق

© 2022NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

اتفاقيات بقيمة (650) مليون دولار. وعززت تركيا وجودها في السودان بتوقيع اتفاقية منحت بموجبها جزيرة سواكن، المطلة على البحر الأحمر، لتركيا من أجل إعادة ترميمها على الطراز العثماني.

وبما أن المصالح الاقتصادية لا يمكن فصلها عن المصالح العسكرية، فقد أنشأت تركيا أكبر قاعدة عسكرية لها في الصومال، والتي تعد جزءً لا يتجزأ من دول القرن الأفريقي المطلة على البحر الأحمر، تتويجاً لعلاقاتها الاقتصادية مع الصومال، وهي أكبر قاعدة عسكرية لها خارج تركيا في إطار استراتيجيتها العسكرية المتعلقة بتوسيع الوجود العسكري التركي خارج الإقليم التركي، كما هو ماثل في (سوريا، العراق، قبرص). كذلك وقعت تركيا والسودان اتفاقية من أجل تعزيز التعاون، في مجال التدريب ودعم السلام والاستقرار في السودان، وبذلك ربطت تركيا بين مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية، في منطقة حوض البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

أما إيران، فقد سعت كغيرها من القوى الإقليمية والدولية إلى الهيمنة والسيطرة علي البحر الأحمر كهدف كلي واستراتيجي، ومن أجل تحقيق بعض الأهداف الفرعية ذات السمات السياسية والاقتصادية والأمنية أو الاستراتيجية، من خلال إيجاد موطئ قدم لها في منطقة القرن الأفريقي ودول شرق أفريقيا، ومن أجل ذلك وظفت إيران مجموعة من الأليات والوسائل للتوغل والتواجد في منطقة القرن الأفريقي ودول شرق أفريقيا، كمدخل للهيمنة والاستحواذ على البحر الأحمر15.

كذلك استغلت إيران توتر العلاقات الغربية – الإريترية، ونجحت في توقيع اتفاقية أمنية مع أريتريا في 2008م، بموجبها وافقت أريتريا بالسماح لإيران ببناء قاعدة عسكرية بحرية، تطل على باب المندب في ميناء عصب، وتتضمن عسكرة نقاط التفتيش في مضيق باب المندب(16)، وقد عززت إيران وجودها العسكري في منطقة القرن الأفريقي، من خلال تواجد قطع أسطولها البحري في بحر العرب وخليج عدن وقبالة السواحل الصومالية، بحجة محاربة القراصنة الصوماليين.(17).

وللبحر الأحمر مكانة خاصة في الفكر والاستراتيجية الإسرائيلية، فقد سعت إسرائيل منذ أمد بعيد للسيطرة على بعض المواقع والجزر الاستراتيجية على البحر الأحمر، حيث أعلن "ديفيد بن جوريون" أول رئيس لإسرائيل، في 1948م، استراتيجية دولته في البحر الأحمر، بقوله" إن سيطرة إسرائيل على نقاط في البحر الأحمر، هي ذات أهمية قصوى، لان هذه النقاط ستساعد إسرائيل على الفكاك من أية محاولات لمحاصرتها وتطويقها، كما ستشكل قاعدة انطلاق عسكرية، لمهاجمة أعدائنا في عقر دارهم قبل أن يبادروا إلى مهاجمتنا(18).

نجحت إسرائيل في جعل البحر الأحمر، بحراً مفتوحاً وفق معاهدة السلام 1979م، الموقعة مع مصر والتي أقرت لها بحق المرور والملاحة في قناة السويس ومضيق ثيران وباب المندب، وعززت إسرائيل وجودها في البحر الأحمر بإقامة وتعزيز علاقاتها ببعض الدول الأفريقية المطلة أو القريبة من حوض البحر الأحمر، كإريتريا وأثيوبيا وكينيا، بتنفيذ مشروعات اقتصادية ضخمة، لاسيما في مجال البنيات الأساسية (الكهرباء – المياه – النفط – الغاز)، إضافة إلى ذلك، لم تهمل إسرائيل الأهمية العسكرية للبحر الأحمر، فعملت على أقامه قواعد عسكرية ونقاط مراقبة لها في الجزر الإريترية القريبة والمتحكمة في باب المندب، والذي يمثل المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، مثل: دهلك وحالب، بجانب تواجدها العسكري في مينائي مصوع وعصب.

15- حيث استخدمت المعونات والدعم الاقتصادي لبعض دول شرق أفريقيا، مستغلة الأوضاع الاقتصادية المتدنية وحالات الفقر والجوع والأمراض المتفشية التي تعاني منها دول منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، وأصبحت بذلك تملك العديد من المصالح الاقتصادية في شرق أفريقيا.

16- جمال مظلوم، القرصنة البحرية في خليج عدن وانعكاساتها على أمن البحر الأحمر، بيروت، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2009م، ص99

17 – BBC Worldwide, Monitoring, Yemeni Sources say Huthi rebels use katyshas smuggled via Eritrea, 29 November 2009.

18- د. عبد العظيم حنفي، الشرق الأوسط: صراعات ومصالح، ج2، دار الكتب، 2021م، ص 99

© 2022 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

ظل البحر الأحمر، موضع اهتمام الإدارات المتعاقبة للولايات المتحدة الأمريكية، على اختلاف عهدها والمبادىء التي تحكمها، من مبدأ نيكسون(1969م)، ومبدأ كارتر(1976م) ومبدأ ريجان(1982م)، وجميعها كانت ترى في البحر الأحمر، موقعاً ذا أهمية استراتيجية، وممراً دولياً للملاحة، ومنطقة يجب أن تسيطر عليها الاستراتيجية الأمريكية، وتطرد منها النفوذ السوفيتي أو تخفف وجوده إلى أدني حد ممكن، وتضمن لإسرائيل المرور البحري الحر، والوجود العسكري في بعض جزر البحر وموانئه(19).

ولتلك الإعتبارات للبحر الأحمر، أهمية متقدمة ضمن الاستراتيجية الأمريكية، الهادفة للسيطرة والأستحواذ على العالم ونظامه الدولي، خاصة بعد انسحاب روسيا من دول حوض البحر الأحمر والشرق الأوسط، في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي في 1991م، إضافة إلى تعزيز دورها النشط في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، ومنطقة الخليج بصفة خاصة، من أجل استمرار تأمين منابع النفط، وضمان تدفقه للولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب بصورة عامة، عبر البحر الأحمر ومداخله (باب المندب، قناة السويس).

كذلك استهدف الوجود الأمريكي الكثيف، في حوض البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي، النفوذ الإيراني والروسي والصيني، القائم والمحتمل في المنطقة، والعمل على تقليله واستئصاله بقدر ما استطاعت الى ذلك سبيلا. واستفادت الولايات المتحدة الأمريكية، من موقع جيبوتي الاستراتيجي المطل على باب المندب وتوجهات حكوماتها المتعاقبة نحو الغرب، فحجزت موقعها في البحر الأحمر، بإقامة قاعدة عسكرية لها في جيبوتي من أجل مكافحة الإرهاب، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م.

أما الصين، فكغيرها من القوى العظمى، سعت بشكل متزايد وحاولت عدة مرات وبشتي الطرق، إيجاد موطىء قدم لها في البحر الأحمر، بإقامة روابط أقتصادية وعسكرية مع دول حوض البحر الأحمر، الذي يعد جزءاً رئيساً من طريق الحرير البحري، المتجه نحو المنطقة العربية والأفريقية معاً. ونجحت الصين في ذلك عندما أصبحت شريكاً تجارياً بارزاً للسعودية ودول أخرى على البحر الأحمر20.

وقد تنامى الدور الصيني في المنطقة، مع تنامي تجارتها الخارجية مع دول أفريقيا والشرق الأوسط، ونجحت في أقامه قاعدة عسكرية لها في جيبوتي قبالة باب المندب، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، اليابان، روسيا وتركيا، بحجة ومبرر ضمان أمن المعابر والممرات المائية في البحر الأحمر، لاسيما مضيق باب المندب وقناة السويس، لتسهيل تدفق التجارة الدولية، بما في ذلك ضمان أمن الطاقة، رغم ذلك ظل الوجود الصيني في المنطقة يثير مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية.

وللبحر الأحمر أهمية خاصة، للاستراتيجية السوفيتية لمواجهة النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، واستطاع الاتحاد السوفيتي سابقاً، من خلال استراتيجيته تلك، استقطاب العديد من الدول المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، مثل: أثيوبيا واليمن الجنوبي قبل الوحدة. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، انسحبت روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي، من المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بصورة عامة21.

وفي أعقاب مجيء "فلاديمير بوتن" إلى سدة الحكم في روسيا، خلفاً لبوريس يلتسن في 2000م، أصبح لروسيا حضوراً نشطاً في المنطقة، رغم أن روسيا لم تفصح بصورة واضحة عن استراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط، ونظامها الفرعي دول حوض البحر الأحمر، إضافة إلى منطقة القرن الأفريقي، إلا أن روسيا قررت تأكيد حضورها كقوة دولية في المنطقة، ومواجهة النفوذ الأمريكي

19- كريم مطر حمزة، الصراع الدولي في البحر الأحمر بين الماضي والحاضر، عمان، دار العرب للنشر والتوزيع، 2015م، ص87

20- كما نجحت في الوصول لمصادر الطاقة في أفريقيا، حيث أستطاعت عقد إتفاقيات مع السودان لاستخراج النفط وإنشاء خط أنابيب لنقل النفط من أنحاء السودان الجنوبية إلى ميناء السودان الرئيس المطل على البحر الأحمر.

21- وفي أعقاب ذلك الانسحاب، ضعف النفوذ الروسي، ومن ثمّ ضعف التنافس والصراع بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلفها دول أوربا الغربية في المنطقة.

© 2022NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

والغربي المتزايد.(22). ورغم الغموض الذي يكتنف استراتيجية روسيا تجاه دول حوض البحر الأحمر والمنطقة بصورة عامة، إلا أن السودان أعلن عن توقيع اتفاق مع روسيا في 2018/8/8م تقضي بإنشاء قاعدة عسكرية بحرية لروسيا على سواحل البحر الأحمر السودانية، وأعطى الاتفاق روسيا حق استخدام مطارات السودان لنقل الأسلحة والمعدات العسكرية للقاعدة العسكرية البحرية. وقد واجه اتفاق السودان مع روسيا العديد من المشاكل والتحديات، منها تردد حكومات الفترة الانتقالية المتعاقبة في السودان، من القبول بتنفيذ بنود الاتفاق بسبب الضغوط الأمريكية والغربية عليها، بفسخ الاتفاق.

وزاد الأمر تعقيداً لروسيا بعد حربها على أوكرانيا في 24/فبراير2022م، وإذا قدر لروسيا أن تنجح في تنزيل الاتفاق على أرض الواقع، فمن المؤكد أن ذلك سيمنحها موطىء قدم على البحر الأحمر، وسوف تنطلق منه لمواجهة النفوذ الأمريكي والغربي في حوض البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي. وباستثناء القاعدة المقترحة في السودان، لا توجد لروسيا قواعد عسكرية بحرية – برية معلن عنها، إلا القاعدة العسكرية البحرية الروسية في طرطوس على البحر الأبيض المتوسط، والتي تمثل أكبر وجود عسكري لروسيا خارج أراضيها. وبالإضافة للوجود المحتمل لروسيا في السودان، نجحت في توقيع اتفاق عسكري مع أثيوبيا في 16/يوليو2021م، مستغلة الضغوط الامريكية والغربية على أثيوبيا المتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك جراء العمليات العسكرية ضد جبهة التغراي، والتوترات بين أثيوبيا والسودان ومصر، بشأن سد النهضة(23).

إضافة لذلك، استفادت روسيا من الوجود العسكري الروسي قرب باب المندب، لمحاربة القرصنة البحرية في تعزيز وجودها العسكري المعلن والخفي في حوض البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي، وسعت روسيا لإيجاد موطىء قدم لها في جيبوتي، بإنشاء قاعدة عسكرية كغيرها من الدول الكبرى والقوى العظمى، التي لها قواعد عسكرية في جيبوتي.

أما فرنسا، فقد سعت لتحقيق وجود حقيقي وملموس في حوض دول البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي، بما يحافظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، لاسيما أن فرنسا تستورد حوالي 46% من احتياجاتها النفطية من دول المنطقة، كذلك ترغب فرنسا في إثبات وجودها بالمشاركة في الجهود الدولية لتأمين ممرات تدفق النفط في البحر الأحمر، من مناطق إنتاجه في منطقة الخليج إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وبقية دول العالم، بالإضافة الى مناهضة السيطرة والتحكم الأمريكي في شوون المنطقة والعالم، في إطار استراتيجيتها الخاصة بتبني نوع من الاستقلالية الذاتية في وجودها وتحركاتها الخارجية. ومن أجل ذلك احتفظت فرنسا لنفسها بقاعدة عسكرية بحرية في جيبوتي بعد استقلالها عن فرنسا في 1977م، وصفت بأنها الأكبر للوجود العسكري الفرنسي خارج الإقليم الفرنسي، ومن خلالها تقوم فرنسا بأنشطتها الاقتصادية والعسكرية في المنطقة.

تعاظمت اهتمامات بريطانيا، بدول حوض البحر الأحمر، كنظام فرعي من منطقة الشرق الأوسط ومنطقة القرن الأفريقي، بحسبانها منابع للنفط، وبالمقابل تراجعت بريطانيا عن ارتباطاتها واهتماماتها العسكرية الخارجية بسبب أوضاعها الاقتصادية. وفي ظل هذا السياق، حدث توافق كبير بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المناطق ذات الإهتمام المشترك، ومن بينها دول حوض البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي24.

22– كشفت صحيفة بيلد الألمانية في الأول من أكتوبر2020م، بأن روسيا وقعت اتفاقيات تعاون عسكري مع (21) دولة أفريقية، منذ 2015م– احمد الأصبحي، القرن الأفريقي وشرق أفريقيا: الواقع والمستقبل، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2009م، ص63

23– احمد عز الدين، صراع الدول العظمى في القرن الأفريقي وأثره على أمن البحر الأحمر، القاهرة، المكتب العربي، 2022م، ص21

24– لذا ارتبط التواجد العسكري البريطاني في المنطقة، ضمن القوات المشتركة في منطقة الخليج والبحر الأحمر، وضمن قوات حلف الناتو، من أجل المشاركة في الجهود الدفاعية للحلف، ومناهضة أي تهديد تواجهه التجارة الدولية والمصالح الغربية، بما في ذلك ضمان أمن الطاقة وتصدير أنظمة التسليح البريطانية إلى بعض دول المنطقة.

© 2022 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

أما بقية دول الاتحاد الأوربي، فبدأت باتباع سياسة خارجية موحدة، تجاه منطقة حوض البحر الأحمر، من خلال السياسة الخارجية الأوربية الموحدة، وفي هذا السياق سعى الاتحاد الأوربي للتواجد في الشرق الأوسط وفي غيره من دول ومناطق العالم بصورة عامة، ودول حوض البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي بصفة خاصة اقتصادياً، بعقد اتفاقيات شراكة أوربية للتبادل التجاري. أما فيما يتعلق بالروابط العسكرية مع دول حوض البحر الأحمر، فقد اكتفت دول الاتحاد الأوربي بتنسيق مواقفها العسكرية، من خلال ما يصدره مجلس الدفاع لحلف الناتو.

خلاصة المحور، بدأ التنافس الإقليمي والدولي على منطقة البحر الأحمر مبكراً، وزاد باكتشاف النفط في منطقة الخليج والشرق الأوسط عامة، وتعاظم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، المتعلقة بتفجير برجي التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية. وشهدت منطقة البحر الأحمر، حضوراً إقليمياً ودولياً كثيفاً من أجل السيطرة والنفوذ السياسي على البحر الأحمر وجزره ومدخله الشمالي – قناة السويس، الموصلة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط وبقية دول العالم، وكذلك السيطرة والنفوذ على مدخله الجنوبي – باب المندب، المؤدي إلى منطقتي القرن الأفريقي والخليج والمحيط الهندي وجنوب شرق آسيا وأستراليا. وتُرجم التواجد الإقليمي والدولي في صورتين هما: تواجد اقتصادي مستفيداً من الهشاشة السياسية والاقتصادية والأمنية لبعض دول المنطقة، وآخر عسكري في شكل انتشار للقواعد العسكرية على ضفتي البحر الأحمر وجزره وبعض المناطق المحيطة به.

خاتمة

يعد البحر الأحمر، بمثابة شريان مائي عالمي، يربط بين منطقة المحيط الهندي، الشرق الأوسط، منطقة القرن الأفريقي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، له أهمية اقتصادية متقدمة في التجارة الدولية، لاسيما المتعلقة بالنفط ومشتقاته من منابع إنتاجه في منطقة الشرق الأوسط إلى جميع مناطق العالم الأخرى. ولقد تبين لنا من خلال اختبار فرضية الدراسة، صحة هذه الفرضية، والتي استندت الى أن التنافس الاقتصادي وانتشار القواعد العسكرية والأمنية للقوى الإقليمية والدولية في حوض البحر الأحمر، جاء بهدف بسط النفوذ وتحقيق السلم والأمن في حوض البحر الأحمر، وعدم اختراق منظومته الأمنية، باعتباره ممراً مائياً مهماً، يربط بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي. فسواحل البحر الأحمر عبارة عن منافذ بحرية مطلة على العالم، للعديد من الدول المطلة على سواحله وبعض الدول القارية (المغلقة).

إن ما تعانيه العديد من دول الحوض، من ضعف اقتصادي وسيوله أمنية، انعكس سلباً على أمن وسلامة جميع أراضي دول المنطقة المحيطة به، فمنذ أمد بعيد تكالبت عليه القوى الكبرى، لأهميته السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، وحدثت بعض التحولات العالمية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، دفعت العديد من القوى الإقليمية والدولية، للبحث عن موطىء قدم لها على حوض البحر الأحمر، وذلك من خلال إقامة علاقات اقتصادية بدول المنطقة، وإقامة قواعد عسكرية لها على سواحله وجزره، من أجل السيادة والنفوذ وضبط حركة التغيير في المنطقة والنظام العالمي، وبناءً على ما سبق توصل الباحثان من خلال الدراسة، الى النتائج التالية:

للبحر الأحمر أهمية سياسية واستراتيجية واقتصادية متقدمة، قياساً بالممرات المائية الدولية.

اكتسبت الدول والمناطق المطلة على البحر الأحمر، أهمية كبرى في استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية.

البحر الأحمر منطقة صراع إقليمي ودولي، على السيادة والنفوذ.

برز التنافس بين القوى الإقليمية والدولية على البحر الأحمر بعدة صور، أبرزها صور التنافس الاقتصادي والعسكري.

© 2022NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

زاد انتشار القواعد العسكرية الأمنية للقوى الإقليمية والدولية في حوض البحر الأحمر، في السنوات الأخيرة من أجل بسط النفوذ.

ضعف وهشاشة معظم دول المنطقة، هو أحد الأسباب الأساسية المباشرة لتكالب القوى الإقليمية والدولية على البحر الأحمر.

أصبح البحر الأحمر، أشبه بثكنات عسكرية للقوى الإقليمية والدولية.

منطقة البحر الأحمر مرشحة لأن تكون جزءاً من مسرح عمليات عسكرية، في حالة نشوب أي صراع مسلح بين القوى الإقليمية أو الدولية في المنطقة.

بناءً على ما سبق يوصي الباحثان بالتالي:

إقامة شراكات اقتصادية بين دول حوض البحر الأحمر.

إقامة منظمة إقليمية دفاعية خاصة بدول المنطقة.

تشكيل قوة دولية وإقليمية مشتركة، بهدف ضمان أمن الملاحة البحرية في حوض البحر الأحمر، بديلة لجهود نشر القواعد العسكرية على ضفتيه.

إيجاد آلية مشتركة لحل النزعات والصراعات القائمة والمحتملة على البحر الأحمر.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. أحمد الأصبحي، القرن الأفريقي وشرق أفريقيا: الواقع والمستقبل، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط،2009م.
2. أحمد عز الدين، صراع الدول العظمى في القرن الأفريقي وأثره على أمن البحر الأحمر، القاهرة، المكتب العربي، 2022م.
3. جمال مظلوم، القرصنة البحرية في خليج عدن وانعكاساتها على أمن البحر الأحمر، بيروت، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية 2009م.
4. رضوان بوهيدل، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الأفريقي، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020م.
5. زياد حسين الهندي، مياه البحر الأحمر عبر العصور، المجلة العربية لأخلاقيات المياه، المجلد الثاني– العدد (2)، ابريل 2019م.
6. عبد العظيم حنفي، الشرق الأوسط: صراعات ومصالح، ج2، دار الكتب، 2021م.
7. عطا الله سليمان وعمر حسن، الجغرافيا السياسية الجديدة للعالم العربي، دمشق، دار رسلان، 2020م.
8. كريم مطر حمزة، الصراع الدولي في البحر الأحمر بين الماضي والحاضر، عمان، دار العرب للنشر والتوزيع، 2015م.
9. محمد أزهر سعيد، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين، عمان، دار اليزاوردى ،2011م.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

– BBC Worldwide, Monitoring, Yemeni Sources say Huthi rebels use katyshas smuggled via Eritrea, 29 November 2009.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

1– صابر طنطاوي، موانئ دبي العالمية– مشروع سياسي في عباءة اقتصادية، 2022/8/16م

https://www.noonpost.com

2– موقع وزارة الزراعة السعودية

http://www.kenanaonline.net

© 2022 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.